

الناسخ والمنسوخ (١)

تنزل التشريعات السماوية من الله تعالى على رسله لإصلاح الناس في العقيدة والعبادة والمعاملة ، وحيث كانت العقيدة واحدة لا يطرأ عليها تغيير لقيامها على توحيد الألوهية والربوبية فقد اتفقت دعوة الرسل جميعاً إليها : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ (٢) . أما العبادات والمعاملات فإنها تتفق في الأسس العامة التي تهدف إلى تهذيب النفس والمحافظة على سلامة المجتمع وربطه برباط التعاون والإخاء ، إلا أن مطالب كل أمة قد تختلف عن مطالب أختها ، وما يلائم قوماً في عصر قد لا يلائمهم في آخر ، ومسلك الدعوة في طور النشأة والتأسيس يختلف عن شرعتها بعد التكوين والبناء ، فحكمة التشريع في هذه غيرها في تلك ، ولا شك أن المشرع سبحانه وتعالى يسع كل شيء رحمة وعلماً ، والله الأمر والنهي ﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴾ (٣) ، فلا غرابة في أن يرفع تشريع بآخر مراعاة لمصلحة العباد عن علم سابق بالأول والآخر .

* * *

تعريف النسخ وشروطه

والنسخ لغة : يُطلق بمعنى الإزالة ، ومنه يقال : نسخت الشمس الظل : أى أزالته ، ونسخت الريح أثر المشي - ويُطلق بمعنى نقل الشيء من موضع إلى موضع ،

(١) أفردته بالتصنيف خلافتك لا يحصون : منهم أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو داود السجستاني ، وأبو جعفر النحاس ، وابن الأنباري ، ومكي ، وابن العربي ، وآخرون ، انظر « الإتيقان » (٢٠ / ٢) ، ومن المعاصرين : الدكتور مصطفى زيد « النسخ في القرآن » .

(٣) الأنبياء : ٢٣

(٢) الأنبياء : ٢٥

ومنه نسختُ الكتاب : إذا نقلت ما فيه ، وفي القرآن : ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (١) والمراد به نقل الأعمال إلى الصحف .

والنسخ في الاصطلاح : رفع الحكم الشرعي بخطاب شرعي - فخرج بالحكم رفع البراءة الأصلية ، وخرج بقولنا : « بخطاب شرعي » رفع الحكم بموت أو جنون أو إجماع أو قياس .

ويُطلق الناسخ على الله تعالى كقوله : ﴿ مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ ﴾ (٢) ، وعلى الآية وما يُعرف به النسخ ، فيقال : هذه الآية ناسخة لآية كذا ، وعلى الحكم الناسخ لحكم آخر .

والمنسوخ هو الحكم المرتفع ، فأية المواريث مثلاً ، أو ما فيها من حكم ناسخ لحكم الوصية للوالدين والأقربين كما سيأتي ، ومقتضى ما سبق أنه يُشترط في النسخ :

- ١ - أن يكون الحكم المنسوخ شرعياً .
- ٢ - أن يكون الدليل على ارتفاع الحكم خطاباً شرعياً متراخياً عن الخطاب المنسوخ حكمه .

٣ - وألا يكون الخطاب المرفوع حكمه مقيداً بوقت معين . وإلا فالحكم ينتهي بانتهاء وقته ولا يُعد هذا نسخاً ، قال : « مكى » (٣) :

« ذكر جماعة أن ما ورد من الخطاب مشعراً بالتوقيت والغاية مثل قوله في سورة البقرة : ﴿ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرِهِ ﴾ (٣) مُحْكَمٌ غير منسوخ ، لأنه مؤجل بأجل ، والمؤجل بأجل لا نسخ فيه .

* * *

(٢) البقرة : ١٠٦

(١) الجاثية : ٢٩

(٣) هو مكى بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي المقرئ يكنى أبا محمد ، وأصله من القيروان ، كثير التأليف في علوم القرآن والعربية ، له كتاب في « الناسخ والمنسوخ » سكن قرطبة ، ورحل إلى مصر مرتين ، توفي سنة ٤٣٧ هجرية .

(٤) البقرة : ١٠٩

ما يقع فيه النسخ

ومن هنا يُعلم أن النسخ لا يكون إلا في الأوامر والنواهي - سواء أكانت صريحة في الطلب أو كانت بلفظ الخبر الذي بمعنى الأمر أو النهي ، على أن يكون ذلك غير متعلق بالاعتقادات التي ترجع إلى ذات الله تعالى وصفاته وكتبه ورسله واليوم الآخر، أو الآداب الخلقية ، أو أصول العبادات والمعاملات لأن الشرائع كلها لا تخلو عن هذه الأصول ، وهي متفقة فيها ، قال تعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ، أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ (١)

وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ (٢)

وقال : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ (٣)

وقال في القصاص : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا ﴾ (٤)

وقال في الجهاد : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرًا ﴾ (٥)

وفي الأخلاق : ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ (٦)

كما لا يدخل النسخ الخبر الصريح الذي ليس بمعنى الطلب كالوعد والوعيد .

* * *

ما به يعرف النسخ وأهميته

ولمعرفة النسخ والنسخ أهمية كبيرة عند أهل العلم من الفقهاء الأصوليين والمفسرين حتى لا تختلط الأحكام ، ولذلك وردت آثار كثيرة في الحث على معرفته ، فقد روى أن علياً رضي الله عنه مرَّ على قاض فقال له : أتعرف النسخ من المنسوخ ؟

(٣) الحج : ٢٧

(٢) البقرة : ١٨٣

(١) الشورى : ١٣

(٦) لقمان : ١٨

(٥) آل عمران : ١٤٦

(٤) المائدة : ٤٥

قال : لا ، فقال : هلكت وأهلكت ، وعن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى :
﴿ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ (١) .

قال : « ناسخه ومنسوخه ومُحكّمه ومتشابهه ومقدمه ومؤخره ، وحرامه
وحلاله » (٢) .

ولعرفة الناسخ والمنسوخ طرق :

- ١ - النقل الصريح عن النبي ﷺ أو عن صحابى كحديث : « كنت نهيتكم عن
زيارة القبور ألا فزوروها » (رواه الحاكم) . وقول أنس في قصة أصحاب بئر معونة
كما سيأتى : « ونزل فيهم قرآن قرآناه حتى رُفِعَ » (٣) .
 - ٢ - إجماع الأمة على أن هذا ناسخ وهذا منسوخ .
 - ٣ - معرفة المتقدم من المتأخر في التاريخ .
- ولا يُعتمد في النسخ على الاجتهاد ، أو قول المفسرين ، أو التعارض بين الأدلة
ظاهراً ، أو تأخر إسلام أحد الراويين .

* * *

الآراء فى النسخ وأدلة ثبوته

والناس فى النسخ على أربعة أقسام :

- ١ - اليهود : وهؤلاء ينكرونه لأنه يستلزم فى زعمهم البداء ، وهو الظهور بعد
الخفاء ، وهم يعنون بذلك : أن النسخ إما أن يكون لغير حكمة ، وهذا عبث محال
على الله ، وإما أن يكون لحكمة ظهرت ولم تكن ظاهرة من قبل ، وهذا يستلزم
البداء وسبق الجهل ، وهو محال على الله تعالى .

(١) البقرة : ٢٦٩

(٢) أخرجه ابن جرير وابن المنذر ، وابن أبى حاتم عن ابن عباس .

(٣) هم بعث من أصحاب رسول الله بعثهم إلى أهل نجد ، فساروا حتى نزلوا ببئر معونة ،
فاستصرخ عليهم عامر بن الطفيل قبائل من بنى سليم من عصابة ورعل وذكوان - وأحاطوا بهم
وقاتلوهم حتى قتلوا عن آخرهم .

واستدلالهم هذا فاسد ، لأن كُلاً من حكمة الناسخ وحكمة المنسوخ معلوم لله تعالى من قبل ، فلم يتجدد علمه بها ، وهو سبحانه ينقل العباد من حكم إلى حكم لمصلحة معلومة له من قبل بمقتضى حكمته وتصرفه المطلق فى ملكه .

واليهود أنفسهم يعترفون بأن شريعة موسى ناسخة لما قبلها ، وجاء فى نصوص التوراة النسخ ، كتحریم كثير من الحيوان على بنى إسرائيل بعد حلّه ، قال تعالى فى إخباره عنهم : ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالاً لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ ﴾ (١) .

وقال : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمًا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ ﴾ (٢) . . . الآية .

وثبت فى التوراة أن آدم كان يزوج من الأخت ، وقد حرّم الله ذلك على موسى ، وأن موسى أمر بنى إسرائيل أن يقتلوا من عبد منهم العجل ثم أمرهم برفع السيف عنهم .

٢ - الروافض : وهؤلاء غلوا فى إثبات النسخ وتوسّعوا فيه ، وأجازوا البداء على الله تعالى ، فهم مع اليهود على طرفى نقيض ، واستدلوا على ذلك بأقوال نسبوها إلى على رضى الله عنه زوراً وبهتاناً ، ويقولون تعالى : ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ﴾ (٣) على معنى أنه يظهر له المحو والإثبات .

وذلك إغراق فى الضلال ، وتحريف للقرآن ، فإن معنى الآية : ينسخ الله ما يستصوب نسخه ويثبت بدله ما يرى المصلحة فى إثباته ، وكل من المحو والإثبات موجود فى كثير من الحالات ، كمحو السيئات بالحسنات : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ (٤) ، ومحو كفر التائبين ومعاصيهم بالتوبة وإثبات إيمانهم وطاعتهم ، ولا يلزم من ذلك الظهور بعد الخفاء ، بل يفعل الله هذا مع علمه به قبل كونه .

٣ - أبو مسلم الأصفهاني (٥) : وهو يجوز النسخ عقلاً ويمنع وقوعه شرعاً ،

(٢) الأنعام : ١٤٦

(١) آل عمران : ٩٣

(٤) هود : ١١٤

(٣) الرعد : ٣٩

(٥) هو محمد بن بحر ، المشهور بأبى مسلم الأصفهاني ، معتزلى ، من كبار المفسرين ،

أهم كتبه : « جامع التأويل فى التفسير » ، توفى سنة ٣٢٢ هجرية .

وقيل يمنعه فى القرآن خاصة محتجاً بقوله تعالى : ﴿ لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (١) على معنى أن أحكامه لا تبطل أبداً ، ويحمل آيات النسخ على التخصيص .
ورد عليه بأن معنى الآية أن القرآن لم يتقدمه ما يبطله من الكتب ولا يأتى بعده ما يبطله .

٤ - وجمهور العلماء : على جواز النسخ عقلاً ووقوعه شرعاً لأدلة :

١ - لأن أفعال الله لا تُعَلَّلُ بالأغراض ، فله أن يأمر بالشىء فى وقت وينسخه بالنهى عنه فى وقت ، وهو أعلم بمصالح العباد .

٢ - ولأن نصوص الكتاب والسنة دالة على جواز النسخ ووقوعه :

(أ) قال تعالى : ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ ﴾ (٢) .

وقال : ﴿ مَا نُنسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ (٣) .

(ب) وفى الصحيح عن ابن عباس رضى الله عنه قال : قال عمر رضى الله عنه : أقرؤنا أئبى ، وأقضانا ، وإنا لندع من قول أئبى ، وذلك أن أئبياً يقول : لا أدع شيئاً سمعته من رسول الله ﷺ ، وقد قال الله عز وجل : ﴿ مَا نُنسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ .

* * *

أقسام النسخ

والنسخ أربعة أقسام :

القسم الأول : نسخ القرآن بالقرآن : وهذا القسم متفق على جوازه ووقوعه من القائلين بالنسخ ، فأية الاعتداد بالحوال مثلاً نُسخت بآية الاعتداد بأربعة أشهر وعشراً ، كما سيأتى فى الأمثلة .

القسم الثانى : نسخ القرآن بالسنة ، وتحت هذا نوعان :

(٣) البقرة : ١٠٦

(٢) النحل : ١٠١

(١) فصلت : ٤٢

(أ) نسخ القرآن بالسُّنَّة الأحادية ، والجمهور على عدم جوازه ، لأن القرآن متواتر يفيد اليقين ، والآحادى مظنون ، ولا يصح رفع المعلوم بالمظنون .

(ب) ونسخ القرآن بالسُّنَّة المتواترة ، وقد أجازها مالك وأبو حنيفة وأحمد فى رواية ، لأن الكل وحى . قال تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (١) .

وقال : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (٢) والنسخ نوع من البيان - ومنعه الشافعى وأهل الظاهر وأحمد فى الرواية الأخرى ، لقوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ (٣) والسُّنَّة ليست خيراً من القرآن ولا مثله .

القسم الثالث : نسخ السُّنَّة بالقرآن ، ويجيزه الجمهور ، فالتوجه إلى بيت المقدس كان ثابتاً بالسُّنَّة ، وليس فى القرآن ما يدل عليه ، وقد نُسخ بالقرآن فى قوله : ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (٤) ، ووجوب صوم يوم عاشوراء كان ثابتاً بالسُّنَّة ونُسخ بقوله : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (٥) . ومنع هذا القسم الشافعى فى إحدى روايته ، وقال : « وحيث وقع بالسُّنَّة فمعها قرآن ، أو بالقرآن فمعها سنة عاضدة تُبَيِّنُ توافق الكتاب والسُّنَّة » (٦) .

القسم الرابع : نسخ السُّنَّة بالسُّنَّة ، وتحت هذا أربعة أنواع :

١ - نسخ متواترة بمتواترة .

٢ - ونسخ آحاد بآحاد .

٣ - ونسخ آحاد بمتواترة .

٤ - ونسخ متواترة بآحاد .

(٢) النحل : ٤٤

(١) النجم : ٣ - ٤

(٤) البقرة : ١٤٤

(٣) البقرة : ١٠٦

(٥) أخرجه البخارى ومسلم عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ أمر بصيام يوم عاشوراء فلما فُرِضَ رمضان كان من شاء صام ومن شاء أفطر » - (والآية من سورة البقرة : ١٨٥) .

(٦) انظر : « الإتيقان » (٢١/٢) .

والثلاثة الأولى جائزة - أما النوع الرابع ففيه الخلاف الوارد في نسخ القرآن بالسنة الأحادية ، والجمهور على عدم جوازه .

أما نسخ كل من الإجماع والقياس والنسخ بهما فالصحيح عدم جوازه .

* * *

أنواع النسخ في القرآن

والنسخ في القرآن ثلاثة أنواع :

النوع الأول : نسخ التلاوة والحكم معاً ، ومثاله : ما رواه مسلم وغيره عن عائشة قالت : « كان فيما أنزلَ : عشر رضعات معلومات يُحرَّمُ من ، فنسخن بخمس معلومات ، فتوفى رسول الله ﷺ وهن مما يُقرأ من القرآن » وقولها : « وهن مما يُقرأ من القرآن » ظاهره بقاء التلاوة ، وليس كذلك ، فإنه غير موجود في المصحف العثماني ، وأجيب بأن المراد : قارب الوفاة (١) .

والأظهر أن التلاوة نُسخَت ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ ، فتوفى وبعض الناس يقرؤها .

وحكى القاضى أبو بكر فى « الانتصار » عن قوم إنكار هذا القسم لأن الأخبار فيه أخبار آحاد ، ولا يجوز القطع على إنزال القرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها تفيد القطع ، ولكنها ظنية .

ويُجاب على ذلك بأن ثبوت النسخ شىء ، وثبوت نزول القرآن شىء آخر ، فثبوت النسخ يكفى فيه الدليل الظنى بخبر الآحاد ، أما ثبوت نزول القرآن فهو الذى يُشترط فيه الدليل القطعى بالخبر المتواتر ، والذى معنا ثبوت النسخ لا ثبوت القرآن فيكفى فيه أخبار الآحاد ، ولو قيل إن هذه القراءة لم تثبت بالتواتر لصح ذلك .

النوع الثانى : نسخ الحكم وبقاء التلاوة ، ومثاله : نسخ حكم آية العدة بالحول مع بقاء تلاوتها - وهذا النوع هو الذى أُلِّفت فيه الكتب وذكر المؤلفين

(١) رواه البخارى تعليقا عن عمر .

فيه الآيات المتعددة ، والتحقيق أنها قليلة ، كما بين ذلك القاضى أبو بكر بن العربى (١) .

وقد يقال : ما الحكمة فى رفع الحكم وبقاء التلاوة ؟

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن القرآن كما يتلى ليُعرف الحكم منه ، والعمل به ، فإنه يُتلى كذلك لكونه كلام الله تعالى فيُثاب عليه ، فتركت التلاوة لهذه الحكمة .

وثانيهما : أن النسخ غالباً يكون للتخفيف ، فأبقيت التلاوة تذكيراً بالنعمة فى رفع المشقة .

وأما حكمة النسخ قبل العمل ، كالصدقة عند النجوى ، فيُثاب على الإيمان به ، وعلى نية طاعة الأمر .

النوع الثالث : نسخ التلاوة مع بقاء الحكم ، وقد ذكروا له أمثلة كثيرة ، منها آية الرجم : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله ، والله عزيز حكيم » ومنها ما روى فى الصحيحين عن أنس فى قصة أصحاب بئر معونة الذين قُتلوا وقتل الرسول يدعو على قاتليهم ، قال أنس : ونزل فيهم قرآن قرأناه حتى رُفِعَ : « أن بلغوا عنا قومنا أننا لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا » ثم نسخت تلاوته - وبعض أهل العلم ينكر هذا النوع من النسخ ، لأن الأخبار فيه أخبار آحاد ، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد ، قال ابن الحصَّار : « إنما يُرجع فى النسخ إلى نقل صريح عن رسول الله ﷺ ، أو عن صحابى يقول : آية كذا نسخت كذا ، قال : وقد يُحكم به عند وجود التعارض المقطوع به مع علم التاريخ ليُعرف المتقدم والمتأخر ، قال : ولا يُعتمد فى النسخ على قول عوام المفسرين ، بل ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقل صريح ، ولا معارضة بيّنة ، لأن النسخ يتضمن رفع حكم وإثبات حكم تقرّر فى عهده ﷺ ، والمعتمد فيه النقل والتاريخ دون الرأى والاجتهاد ، قال : والناس فى هذا بين طرفى نقيض ، فمن قائل : لا يُقبل فى

(١) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله المعافى ، أحد فقهاء أشبيلية وعلمائها ، رحل إلى المشرق ، ثم عاد إلى المغرب ، وتوفى سنة ٥٤٤ هجرية .

النسخ أخبار الأحاد العدول ، ومن متساهل يكتفى فيه بقول مفسر أو مجتهد ، والصواب خلاف قولهما « (١) .

وقد يقال : إن الآية والحكم المستفاد منها متلازمان ، لأن الآية دليل على الحكم ، فإذا نُسخَت الآية نُسخَ حكمها ، وإلا وقع الناس في لبس .
ويُجاب عن ذلك بأن هذا التلازم يسلم لو لم ينصب الشارع دليلاً على نسخ التلاوة ، وعلى إبقاء الحكم ، أما وقد نصب الدليل على نسخ التلاوة وحدها ، وعلى إبقاء الحكم واستمراره فإن التلازم يكون باطلاً ، ويتنفي اللبس بهذا الدليل الشرعى الذى يدل على نسخ التلاوة مع بقاء الحكم .

* * *

حكمة النسخ

- ١ - مراعاة مصالح العباد .
- ٢ - تطور التشريع إلى مرتبة الكمال حسب تطور الدعوة وتطور حال الناس .
- ٣ - ابتلاء المكلف واختباره بالامتثال وعدمه .
- ٤ - إرادة الخير للأمة والتيسير عليها ، لأن النسخ إن كان إلى أشق ففيه زيادة الثواب ، وإن كان إلى أخف ففيه سهولة ويسر .

* * *

النسخ إلى بدل وإلى غير بدل

والنسخ يكون إلى بدل وإلى غير بدل - والنسخ إلى بدل : إما إلى بدل أخف ، وإما إلى بدل مماثل ، وإما إلى بدل أثقل :

- ١- فالنسخ إلى غير بدل : كنسخ الصدقة بين يدي نجوى رسول الله ﷺ في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ﴾ (٢) ، نُسخَت بقوله ﴿ ءَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ

(٢) المجادلة : ١٢

(١) انظر : « الإتيان » (٢٤ / ١) .

نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ ، فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا
الزَّكَاةَ ﴿ (١) 》 .

وأنكر بعض المعتزلة والظاهرية ذلك ، وقالوا : إن النسخ بغير بدل لا يجوز
شرعاً ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا
أَوْ مِثْلَهَا ﴾ (٢) حيث أفادت الآية أنه لا بد أن يؤتى مكان الحكم المنسوخ بحكم آخر
خير منه مثله .

ويُجاب عن ذلك : بأن الله تعالى إذا نسخ حكم الآية بغير بدل فإن هذا يكون
بمقتضى حكمته ، رعاية لمصلحة عباده ، فيكون عدم الحكم خيراً من ذلك الحكم
المنسوخ في نفعه للناس ، ويصح حينئذ أن يُقال : إن الله نسخ حكم الآية السابقة بما
هو خير منها حيث كان عدم الحكم خيراً للناس .

٢ - والنسخ إلى بدل أخف ، يمثلون له بقوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ
الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ﴾ (٣) ... الآية - فهي ناسخة لقوله : ﴿ كَمَا كُتِبَ عَلَى
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ (٤) ، لأن مقتضاها الموافقة لما كان عليه السابقون من تحريم
الأكل والشرب والوطء ، إذا صلُّوا العتمة أو ناموا إلى اللَّيْلَةِ التَّالِيَةِ ، كما ذكروا
ذلك ، فقد روى ابن أبي حاتم عن ابن عمر قال : أنزلت : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ
الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ كتب عليهم إذا صلى أحدهم العتمة
أو نام حرم عليه الطعام والشراب والنساء إلى مثلها ، وروى مثله أحمد والحاكم ،
وغيرهما ، وفيه : « فأنزل الله عز وجل : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ
نِسَائِكُمْ ﴾ ... الآية » .

٣ - النسخ إلى بدل مماثل : كنسخ التوجه إلى بيت المقدس بالتوجه إلى الكعبة
في قوله : ﴿ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (٥) .

٤ - والنسخ إلى بدل أثقل : كنسخ الحبس في البيوت في قوله : ﴿ وَالْأَتَىٰ

(٣) البقرة : ١٨٧

(٢) البقرة : ١٠٦

(١) المجادلة : ١٣

(٥) البقرة : ١٤٤

(٤) البقرة : ١٨٣

يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا
فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ ﴿١﴾ ... الآية ، بالجلد فى قوله : ﴿ الزَّانِيَةُ
وَالزَّانِي ﴾ (٢) ... الآية .

أو الرجم فى قوله : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة » .. (٣) .

* * *

شبه النسخ

وللناسخ والمنسوخ أمثلة كثيرة ، إلا أن العلماء فى هذا :

- ١ - منهم المكثر الذى اشتبه عليه الأمر فأدخل فى النسخ ما ليس منه .
 - ٢ - ومنهم المتحرى الذى يعتمد على النقل الصحيح فى النسخ .
- ومنشأ الاشتباه عند المكثرين أمور أهمها :

- ١ - اعتبار التخصيص نسخاً (انظر مبحث العام والخاص) .
- ٢ - اعتبار البيان نسخاً (انظر مبحث المطلق والمقيد الآتى) .
- ٣ - اعتبار ما شُرِعَ لسبب ثم زال السبب من المنسوخ ، كالحث على الصبر وتحمل أذى الكفار فى مبدأ الدعوة حين الضعف والقلّة ، قالوا : إنه منسوخ بآيات القتال ، والحقيقة أن الأول - وهو وجوب الصبر والتحمل - كان ويكون لحالة الضعف والقلّة ، وإذا وُجِدَت الكثرة والقوة وجب الدفاع عن العقيدة بالقتال ، وهو الحكم الثانى .

- ٤ - اعتبار ما أبطله الإسلام من أمر الجاهلية أو من شرائع الأمم السابقة نسخاً ، كتحديد عدد الزوجات بأربع ، ومشروعية القصاص والدية ، وقد كان عند

(٢) النور : ٢

(١) النساء : ١٥

(٣) اعترض بعض العلماء على هذا النوع محتجين بقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (البقرة : ١٨٥) ، وقوله : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ﴾ (النساء : ٢٨) ، ويُجاب عن ذلك بأن البدل إلى أثقل يكون ميسراً على المكلفين دون مشقة أو إرهاق مع ما فيه من زيادة النفع وعظيم الثواب ، وثقله وصف له بالنسبة إلى ما قبله .

بنى إسرائيل القصاصَ فقط كما قال ابن عباس ورواه البخارى (١) ، ومثل هذا ليس نسخًا ، وإنما هو رفع للبراءة الأصلية .

* * *

أمثلة للنسخ

وقد ذكر السيوطى فى الإتقان إحدى وعشرين آية اعتبرها من قبيل النسخ نذكر منها ما يأتى ونعلّق عليه :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ، فَأَيُّمَا تَوَلَّوْا فَمَمَّ وَجْهُهُ اللَّهُ ﴾ (٢) منسوخة بقوله : ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (٣) وقد قيل - وهو الحق - إن الأولى غير منسوخة لأنها فى صلاة التطوع فى السفر على الراحلة ، وكذا فى حالة الخوف والاضطرار ، وحكمها باق ، كما فى الصحيحين ، والثانية فى الصلوات الخمس ، والصحيح أنها ناسخة لما ثبت فى السنة من استقبال بيت المقدس .

٢ - قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ (٤) قيل منسوخة بآية المواريث ، وقيل بحديث : « إن الله قد أعطى كل ذى حق حقه ، فلا وصية لوارث » (٥) .

٣ - قوله : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ﴾ (٦) نُسخَتْ بقوله : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (٧) لما فى الصحيحين من حديث سلمة بن الأكوع أنه

(١) أخرج البخارى وغيره عن ابن عباس قال : كان فى بنى إسرائيل القصاص ولم تكن الدية فيهم ، فقال الله لهذه الأمة : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ ... إلى قوله : ﴿ فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ فالعفو أن تقبل الدية فى العمد ﴿ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ، ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ مما كُتِبَ على من كان قبلكم ﴿ فَمَنْ أَعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ ﴾ قيل بعد قبول الدية ﴿ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (البقرة : ١٧٨) .

(٤) البقرة : ١٨٠

(٣) البقرة : ١٤٤

(٢) البقرة : ١١٥

(٦) البقرة : ١٨٤

(٥) رواه أبو داود والترمذى ، وقال : حسن صحيح .

(٧) البقرة : ١٨٥

قال : لما نزلت : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ ﴾ كان من أراد أن يُفطر يفتدى ، حتى نزلت الآية التي بعدها ففسختها .

وذهب ابن عباس إلى أنها مُحَكَّمَةٌ غير منسوخة : روى البخارى عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضى الله عنهما يقرأ : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ ﴾ قال ابن عباس : « ليست بمنسوخة ، هى للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان كل يوم مسكيناً » - وليس معنى « يطيقونه » على هذا : يستطيعونه ، وإنما معناه يتحملونه بمشقة وكلفة .

وبعضهم جعل الكلام على تقدير « لا » النافية ، أى : وعلى الذين لا يطيقونه .

٤ - قوله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ، قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ (١) نُسِخَتْ بقوله : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ (٢) وقيل : يُحْمَلُ عموم الأمر بالقتال على غير الأشهر الحُرْمِ فلا نسخ .

٥ - قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ وَيَدْرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ (٣) نُسِخَتْ بقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ وَيَدْرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ (٤) .

وقيل إن الآية الأولى مُحَكَّمَةٌ لأنها فى مقام الوصية للزوجة إذا لم تخرج ولم تتزوج ، أما الثانية فهى لبيان العدة ، ولا تنافى بينهما .

٦ - قوله : ﴿ وَإِن تَبَدُّوا مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ (٥) نُسِخَتْ بقوله : ﴿ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (٦) .

٧ - قوله : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ (٧) نُسِخَتْ بآية الموارث وقيل - وهو الصواب - إنها غير منسوخة ، وحكمها باق على الندب .

(٣) البقرة : ٢٤٠

(٢) التوبة : ٣٦

(١) البقرة : ٢١٧

(٦) البقرة : ٢٨٦

(٥) البقرة : ٢٨٤

(٤) البقرة : ٢٣٤

(٧) النساء : ٨

٨ - قوله : ﴿ وَالآتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ * وَالَّذَانَ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا ، فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ﴾ (١) ، نُسَخْنَا بآية الجلد للبيكر في سورة النور : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (٢) وبالجلد للبيكر وبالرجم للثيب الوارد في السنة : « ... البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » (٣) .

٩ - قوله : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ﴾ (٤) نُسَخْتُ بقوله : ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ﴾ (٥) .

١٠ - قوله : ﴿ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ (٦) ، نُسَخْتُ بقوله : ﴿ لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى ﴾ (٧) ... الآية ، وبقوله : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ﴾ (٨) .. الآية .

وقيل إنه من باب التخصيص لا النسخ ، وقد مر ذكر أمثلة أخرى .

* * *

(٢) النور : ٢

(١) النساء : ١٥ - ١٦

(٤) الأنفال : ٦٥

(٣) رواه مسلم من حديث عبادة بن الصامت .

(٧) التوبة : ٩١

(٦) التوبة : ٤١

(٥) الأنفال : ٦٦

(٨) التوبة : ١٢٢